العدد (4081) السنة الخامسة عشرة - الخميس (7) كانون الأول 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

أكثر من 10 ملايين مواطن حدّثوا سجلّاتهم الانتخابيّة إلكترونيّاً

المفوضيّة تلوِّح بالعودة لقوانين الانتخابات النافذة: البرلمان خذلنا

■ كشفت عن إتلاف 10 آلاف جهاز تحقُّق بعد احتلال المحافظات الغربية

□ بغداد / محمد صباح

لم تستبعد مفوضية الانتخابات العودة للعمل بقوانين الانتخابات النافذة، بعد فشل مجلس النواب بإقرار القوانين المطروحة على طاولته.
وتؤكد المفوضية أن تلكؤ البرلمان سيؤدي الى تأخير استعداداتها اللوجستية لإجراء الانتخابات في موعدها المقرر في أيار المقبل.
وفيما أشارت المفوضية الى قيام ٤٦٪ من الناخبين بتحديث سجلاتهم إلكترونياً، كشفت عن فقدان ١٠ آلاف جهاز للتحقق من نتائج الاقتراع في المحافظات الغربية.
وقرّر مجلس الوزراء، في جلسته الاخيرة، تقديم تاريخ الانتخابات المحلية، من ١٥ أيار ٢٠١٨ إلى ١٢ أيار.
وسبق لمجلس الوزراء أن حدد، في تشرين الأول الماضي، منتصف أيار المقبل موعداً للانتخابات البرلمانية. وأكد التزامه بتوفير الأجواء الآمنة واللازمة لإجراء الانتخابات، وإعادة النازحين إلى مناطقهم وأن يكون التصويت إلكترونيا.
واقترحت المفوضية، في شهر تشرين الأول الماضي أن يكون يوم السبت الموافق الـ١٢ من أيار ٢٠١٨، هو موعد إجراء انتخاب مجلس النواب لدورته الرابعة.
ويؤكد كريم التميمي، المتحدث باسم مفوضية الانتخابات، في تصريح لـ(المدى) أن "مجلس المفوضين مستمر في لقاءاته مع رؤساء الجمهورية ومجلس الوزراء والبرلمان واللجنتين المالية والقانونية النيابية وحلّ التحديات والمشاكل التي تعترض الانتخابات". مشددا على استعداد المفوضية لإجراء الانتخابات المحلية والبرلمانية من الناحية الفنية، ضمن المدد التي حددتها الحكومة".
وبشأن تأخر تشريع قوانين الانتخابات وإقرار الموازنة وتأثيرها على المواعيد الدستورية، قال التميمي إن "مجلس المفوضين سيتخذ خطوات بديلة لتلافي هذه التحديات". وأضاف "سنفاتح رئيس مجلس الوزراء لإطلاق سلف مالية للحصول على استثناءات من تعليمات تنفيذ الموازنة للاستمرار بإنجاز المهام اللوجستية".
وفشل مجلس النواب على مدار الجلسات الماضية بتشريع ثلاثة قوانين تعدّ مكملة لإجراء الانتخابات المحلية في مواعيدها المحددة، ومنها قانونا الانتخابات المحلية والنيابية والموازنة.
ورفع البرلمان جلساته إلى مطلع العام المقبل.
ورأى عضو مجلس المفوضية أن "مواعيد الانتخابات هي توقيتات مقترحة من قبل مفوضية الانتخابات لمجلس الوزراء وتحتاج إلى تضمينها في قانون الانتخابات الذي سيصوت عليه مجلس النواب ويصادق عليه رئيس الجمهورية".
ويؤكد التميمي أن المباحثات مع الرئاسات "ستتركز على المطالبة بصرف الموازنة الانتخابية التي تقدر بـ٢٩٦ مليار دينار لإتمام العملية الانتخابية". وأشار إلى الحاجة للتخصيصات المالية لطبع أوراق الاقتراع والأحبار وغيرها من الامور الفنية.
ويكشف المتحدث باسم مفوضية الانتخابات أن "أجهزة التحقق من النتائج الموجودة في المحافظات ونينوى والانبار وصلاح الدين تعرضت إلى عمليات حرق وسرقة من قبل تنظيم داعش، ما دفعنا إلى تعويض هذه المحافظات وتزويدها بأجهزة تحقق جديدة". وأضاف أن "عدد الأجهزة التي تضررت يصل إلى نحو ١٠ آلاف جهاز".
وتابع التميمي أن "المفوضية منحت الناخبين في المحافظات الغربية بطاقات ناخب جديدة بعد أن أتلفها أصحابها خشية ملاحقة داعش لهم"، مؤكداً أن "البطاقات الجديدة ستوزع عليهم مطلع كانون الثاني المقبل".
وبشأن عملية تحديث السجلات ومدى الإقبال عليها، أوضح المسؤول البارز في المفوضية أن "عدد الناخبين الذين يحق لهم المشاركة في الانتخابات بلغ ٢٤ مليون ناخب". وأشار الى أن "نسبة الذين حدّثوا سجلاتهم الانتخابية وحصلوا على بطاقة الناخب الإلكترونية وصلت لـ ٤٦٪، أي ما يعادل ١٠ ملايين و٤٠٠ ألف شخص". ولفت الى أن "الناخبين الذين لم يحصلوا على البطاقة الإلكترونية يحق لهم المشاركة أيضا".
وينوّه التميمي الى "إضافة أربعة مواليد للمشاركة في الانتخابات المقبلة، وهم مواليد ٩٧ و٩٨، و٩٩ و٢٠٠٠".
من جانبه يؤكد معتمد الموسوي، عضو مجلس المفوضية، أن "الاستعدادات جارية لإجراء الانتخابات المحلية والنيابية في المواعيد التي حددتها الحكومة في أيار المقبل".
وأضاف الموسوي، في تصريح لـ(المدى) أمس، أن "المفوضية ستلجأ الى قانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣، وكذلك قانون انتخابات مجالس المحافظات رقم ٣٦ النافذ، في حال تأخر تشريع قوانين الانتخابات المطروحة على طاولة البرلمان". وحذّر من أنّ "تأخر التشريعات سيؤدي الى اضطراب الجدول الزمني العملياتي، وسيؤثر على موعد إجراء الانتخابات".
وبشأن الاستعدادات اللوجستية للمفوضية، يقول الموسوي إن "الأجهزة الإلكترونية المسرعة للنتائج الحديثة ستدخل في الانتخابات المقبلة من خلال العقد المبرم بين مفوضية الانتخابات والشركة الكورية المصنعة التي ستكون ملزمة بتزويدنا بقاعدة بيانات الأحزاب السياسية التي منحت إجازات تأسيس مع أسماء المرشحين المصادق عليها وتسلسلاتهم لغرض إدخالها في كل أجهزة العد والفرز الإلكترونية البالغ عددها ٥٩٨٠٠ ألف جهاز".
وأكدت مفوضية الانتخابات لـ(المدى)، مطلع العام الجاري، عزمها استنساخ التجربة الكورية الجنوبية في إدارة الانتخابات. وكشفت النقاب عن تعاقدها على شراء ٥٩ ألف جهاز بهدف التحول الى "التصويت الإلكتروني"، وتسريع فرز الأصوات وإعلان النتائج خلال فترة وجيزة".
وكشف معن الهيتاوي، رئيس مجلس المفوضية، "الشهر المقبل سيشهد البدء بتدريب الكوادر لإدارة هذه الأجهزة الإلكترونية"، مشيراً الى أن "عدد المتدربين على ٥٤ ألف محطة اقتراع، يتراوح بين ٢٥٠ ألفا إلى ٣٠٠ ألف".
ويؤكد أن "الخط الأول من المتدربين العراقيين على استخدام الأجهزة الإلكترونية أنهى تدريبه في كوريا الجنوبية، وسيقومون بتدريب المستويات الأخرى من العراقيين".
وأضاف رئيس مجلس المفوضية "علينا إرسال البيانات إلى الشركة الكورية قبل ٣ أشهر من مواعيد الانتخابات لإدخالها في الأجهزة الإلكترونية". لكنه أشار الى أن "تسليم البيانات متوقف على تشريع قانون الانتخابات، الذي سيحدد عملية تقديم المرشحين وعددهم في كل دائرة انتخابية".
ويحذر الهيتاوي من أنّ "تأخر إقرار قانوني الانتخابات سيؤثر على أعداد هذه البيانات، وسيؤدي تأخر تسليمها إلى الشركة الكورية، ويتسبب بتأخر تحالفات الكتل".
وأكد رئيس مجلس المفوضية أن "الدفعة الرابعة والخامسة من الأجهزة الإلكترونية ستصلان إلى مخازن المفوضية"، لكنه أشار إلى حاجة المفوضية الى "أموال لتسديد هاتين الدفعتين".
وذكّر الهيتاوي بأنّ "على المفوضية التزامات مالية كبيرة تتضمن طباعة أوراق الاقتراع والاستمارات والأحبار وأجهزة التحقق من النتائج التي فقدت في المحافظات الغربية بسبب سيطرة تنظيم داعش"، مؤكداً أن "العمل جار للتعاقد مع الشركة الكورية لتزويد المفوضية بهذه الأجهزة".
وبشأن أبرز التعديلات التي تريد مفوضية الانتخابات إدخالها على على قانوني الانتخابات، يقول رئيس مجلس المفوضية "نطالب بإلغاء عملية إعادة العد الفرز اليدوي من خلال نقل صناديق الانتخابات إلى قاعات كبيرة لغرض إعادة عدها وفرزها بعد دخول الأجهزة الإلكترونية التي ستساعد على العد والفرز، وإعلان النتائج في يوم الاقتراع".

اعضاء مفوضية الانتخابات في مؤتمر صحفي سابق.

العبادي: المتاجرة بمصالح الشعب خيانة كبرى

□ بغداد / المدى

اعتبر رئيس الوزراء، حيدر العبادي، أمس الأربعاء، توظيف مصالح المواطنين في الأهداف السياسية "خيانة مابعدها خيانة".
وشدد على ضرورة أخذ العبر من الأخطاء السابقة التي ساعدت على دخول تنظيم داعش الى البلاد.
وقال رئيس الوزراء، خلال حفل أقامته وزارة التعليم العالي وتابعته (المدى) أمس، إن "العالم كان يظن أنّ العراق لن يعود بعد عام ٢٠١٤، لكننا حررنا أرضنا وانتصرنا وهذا لم يحصل صدفة وإنما بصدق العطاء وبالتضحيات الغالية وإن هذه الامة لاتنهض إلا بالتضحيات الغالية وبالعطاء والعلم والمعرفة".
وفي سياق آخر، أكد العبادي أنّ "التضليل والكذب واستخدام مصالح المواطنين لأغراض سياسية خيانة مابعدها خيانة"، مشدداً على "ضرورة الاستفادة وأخذ العبر من حقب الهزيمة والخلافات والفساد والإهمال وسوء التنظيم والتفرقة التي ساعدت على دخول داعش واحتلال مدننا".
وتطرّق العبادي الى مشروع خصخصة الكهرباء، وقال "إننا نأخذ بنظر الاعتبار الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل بالأخص في موضوع جباية الكهرباء".

الصدر "يجمِّد" كتلة الأحرار للسنوات الأربع القادمة

□ بغداد / المدى

دعا زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر كتلة الاحرار النيابية الى عدم الترشّح الى الانتخابات المقبلة، مشدداً على ضرورة الالتزام بتلك التوجيهات. مجدداً التأكيد على ضرورة التحرك نحو تشكيل "كتلة وطنية عابرة".
وكشف صلاح العبيدي المتحدث باسم الصدر، يوم الاحد الماضي، أن الصدر لن يدعم كتلة الأحرار في الانتخابات المقبلة، كاشفاً عن مساع لتشكيل "تحالفات وطنية وليست انتخابية".
وكانت مصادر في التيار الصدري قد كشفت، الأسبوع الحالي، عن استعدادات يجريها بعض أعضاء كتلة الاحرار لإعلان انشقاقهم عن التيار الصدري وتشكيل قائمة انتخابية مستقلة.
وأعاد الصدر، في أكثر من مناسبة، هيكلة المؤسسات التابعة لتياره من بينها الهيئة السياسية، التي كان آخرها في الـ٩ من أيلول الماضي، بعد أيام من ثبوت تورط أحد أعضاء كتلة الاحرار في تهريب مدير عام في وزارة الزراعة من داخل سجن وسط بغداد.
وقال رئيس كتلة الاحرار ضياء الاسدي، في بيان حصلت (المدى) على نسخة منه أمس، ان "الصدر وخلال لقاء جمعه معه رفض مشاركة أعضاء الأحرار في الدولة تشريعاً وتنفيذاً". وأكد أن "هناك توجيهات من الصدر، يجب على العاملين بالكتلة اعتمادها والتمسك بها".
وأضاف رئيس كتلة الاحرار إن "الصدر أبلغ بأن جميع الذين عملوا كتنفيذيين أو تشريعيين في كتلة الأحرار، غير مسموح لهم بالمشاركة في الانتخابات المقبلة". وأشار الى أن "زعيم التيار وجّه بأن تكون السنوات الأربع المقبلة لكل من عمل في كتلة الأحرار سنوات راحة، أو عمل غير العمل الحكومي التنفيذي أو التشريعي".
ونقل الاسدي عن الصدر بانه "وجه بإمكانية استئناف العمل السياسي، وبناء المؤسسة السياسية وإعدادها للأربع سنوات المقبلة، وذلك بعد الانتخابات، وهو أمر مرهون بالظروف والمعطيات".
وأكد رئيس كتلة الأحرار أن "الكتلة التي يدعمها الصدر وجماهير التيار الصدري هي الكتلة الوطنية العابرة ولا ينبغي التقاطع معها وهناك جهات مكلفة بالتعاون معها وإدارة عملها غير كتلة الأحرار".
وتابع الاسدي ان "الإخوة والأخوات التنفيذيين من اصحاب الدرجات الخاصة العاملين في مؤسسات الدولة، سيكون لهم ترتيب خاص وسيكون لهم غطاء سياسي فنرجو منهم عدم الاستعجال".
ودعا "الجميع من التشريعيين نوابا وأعضاء مجالس محافظات والمحافظين ونوابهم الى أن يوقعوا على رسالة سنوجهها الى الصدر تفيد بأن كتلة الأحرار والعاملين فيها لن يتقدموا للترشح للانتخابات المقبلة تنفيذا لتوجيهات قيادتنا".

رئيس الادّعاء العام يؤدّي اليمين القانونية

مجلس القضاء: قانون العفو سمح بإفلات متورّطين بالفساد

□ بغداد / المدى

حمّل مجلس القضاء، أمس، قانون العفو مسؤولية إفلات المتورطين بقضايا فساد مالي وإداري. وأكد أن بعض القضايا التي تثار في الإعلام تندرج ضمن التسقيط السياسي.
وقال القاضي عبدالستار بيرقدار، في تصريحات صحفية نشرت أمس، حول إفلات المتهمين بحالات الفساد المالي من العقاب، إن "قانون العفو العام الأخير أتاح لهم ذلك، لاسيما أن الإعلام أصبح وسيلة للتسقيط السياسي في حديثه عن الفساد والمفسدين".
وأكد أن "القضاء ينظر في الأدلة لا الشائعات والأقاويل التي تنتشر في الشاشات ومواقع التواصل".
وأضاف بيرقدار أن "هيئة النزاهة هي جهة تحقيقية تجمع الأدلة في القضايا المعروضة عليها عن طريق محققيها وتقديمها للقاضي المختص للنظر بقانونية الأدلة المعروضة في القضية ومدى كفايتها لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتهم في القضية المعروضة وإحالته للمحكمة لغرض المحاكمة".
وتابع المتحدث باسم مجلس القضاء "ليس بالضرورة أنّ الملفات التي تعلن عنها هيئة النزاهة تصدر أحكام بها، فهناك فمثلا دعاوى تحال الى جهات تحقيقية أخرى لعدم الاختصاص، أو هناك ملفات تغلق لعدم كفاية الأدلة أو عدم وجودها"، وأردف بالقول "لهذا دائما هناك اختلاف في أعداد الملفات بين هيئة النزاهة والقضاء للأسباب التي ذكرتها وأسباب قانونية وموضوعية أخرى".
وحول الإفراج عن بعض المسؤولين المتهمين بقضايا فساد، قال البيرقدار "ليس كل ما يشاع في وسائل الإعلام بالضرورة يكون صحيحا، أحيانا تعرض بعض الملفات للتسقيط السياسي أو لتعارض المصالح بين الأطراف".
وأكد أن "القاضي يعمل على توفر الادلة ولا يعمل بما يرد الى علمه الخاص من أقاويل أو شائعات أو ما تنشره وسائل الإعلام فالإدانة تدور وجودا وعدما مع توفر الأدلة".
وأوضح المتحدث باسم مجلس القضاء "هناك من الفاسدين قد أدينوا بقرارات قضائية وصدرت الأحكام العقابية بحقهم على وفق القانون ولكنهم شملوا بقانون العفو العام الذي شرّعه مجلس النواب، والقضاء جهة ملزمة بتطبيق القانون لا تشريعه".
وتحدث بيرقدار عن تخلف التشريعات العراقية، مشيرا الى أن "قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ مثلاً شرع منذ نصف قرن وكان النظام الاجتماعي والإداري والسياسي يختلف عمّا موجود حاليا والكثير من النصوص القانونية والعقابية لا تنسجم او تختلف عما كان عليه الحال قبل خمسين سنة". وأوضح بالقول "مثلا هناك نصوص عقابية تفرض غرامات بمقدار مئتي دينار، وهذا المبلغ كان قبل خمسين سنة يساوي قيمة عقار في ارقى مناطق بغداد في حين لا يساوي حاليا قيمة قدح شاي،ومازالت هكذا نصوص نافذة في قانون العقوبات العراقي للأسف والقاضي ملزم بالحكم بها لعدم وجود نص عقابي آخر".
وفي سياق ذي صلة، أدى رئيس جهاز الادعاء العام القاضي موفق العبيدي ورئيس هيئة الإشراف القضائي القاضي جاسم العميري، أمس الأربعاء، اليمين القانونية أمام رئيس مجلس القضاء الاعلى.
وقال القاضي عبد الستار بيرقدار، في بيان لمكتبه، "بعد تصويت مجلس النواب العراقي على شغل القاضي موفق العبيدي لرئاسة جهاز الادعاء العام والقاضي جاسم العميري لرئاسة هيئة الإشراف القضائي وصدور المرسوم الجمهوري أدى القاضيان اليمين القانونية أمام رئيس مجلس القضاء الاعلى".
وكان مجلس النواب قد صوت، نهاية تشرين الثاني الماضي، على إشغال القاضي موفق العبيدي لمنصب رئاسة الادعاء العام والقاضي جاسم العميري منصب رئيس هيئة الإشراف القضائي.

مرجع ديني: لا محاربة للفساد مع بقاء المحاصصة

□ بغداد / المدى

دعا المرجع محمد إسحاق الفياض، وهو من أبرز مراجع النجف، أمس، الاحزاب السياسية إلى اعتماد "إصلاحات جذرية"، والمضي بتشكيل حكومة من "الشخصيات المثقفة والنزيهة"، في إشارة الى مرحلة ما بعد الانتخابات البرلمانية المقبلة.
وطالب الفياض بتخفيض رواتب المسؤولين وضغط النفقات والمخصصات الخاصة بتلك الشريحة، مشيرا إلى أن محاربة الفساد في ظل الإبقاء على المحاصصة ستعود بالبلاد الى "المربع الاول".
ونقل بيان، اطلعت عليه (المدى) أمس، عن المرجع قوله إن "خطر فتنة العصابات الإرهابية من داعش ومن كان على صورتها ما كان ليقبر وتنطوي صفحته لولا يقظة المرجعية الدينية في النجف الأشرف وتقديرها للظروف التي تفجر فيها خطر الإرهاب"، مشيراً إلى "الاستجابة الموفقة من أبناء الشعب لفتوى الدفاع الكفائي بأفضل صوره للاستنفار يتحقق بها الغرض،، فكانت حالة ملحمية وصورة مشرّفة من كل الشرائح والقطاعات بالمال والنفس".
وأضاف المرجع الفياض ان "مسؤولية الاحزاب أمام الله تعالى وأمام هذا الشعب المظلوم تفرض عليهم القيام بإصلاحات أساسية وجذرية وتشكيل حكومة على أساس نظام صحيح واقعي من الشخصيات المثقفة والنزيهة ومن المفكرين والمؤمنين". وتابع "عليهم بقلع جذور المحاصصة والفئوية والطائفية حتى تتمكن الدولة من تنظيم أمور البلد وإخراجه من هذه الاوضاع المأساوية".
وطالب المرجع الديني بـ"تخفيض رواتب المسؤولين ومخصصاتهم وحق التقاعد والإفادات وعلاجهم وحرسهم وغير ذلك"، لافتاً الى ان "إصلاح البلد بتجريم الفاسدين وإن كان لا بأس به ولكن مادامت المحاصصة موجودة فيرجع البلد إلى المربع الاول".